

حزب الفلاح الاشتراكي (١٩٣٨)

١٩٣٨ - ١٩٥٢

بقلم .دكتور رؤوف عباس حاتم

كلية الآداب - جامعة القاهرة

سلف العمل أبرز معالمه امتازت به الحياة المصرية في مصر - منذ إعلان دستور ١٩٢٣ حتى أواخر الثلاثينات - ظهور أجواء سياسية مختلفة أدت إلى تفتت وحدة البلاد السياسية وهبوط العمل الوطني من مستوى النضال الثوري الذي يبلغ ذروته في ثورة ١٩١٩ إلى محاولة الوصول إلى تحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا - عن طريق المفاوضات - يحقق للبلاد مضمونا استقلاليا يدعم ذلك الاستقلال الشكلي الذي حصلت عليه البلاد في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كما شملت تلك الأحزاب السياسية بمشكلة النضال الدستوري وتباينت مواقفها بين مناصر لطفبان القصر حينئذ ومناوئ له حينئذ آخر وإنشغالها عن تحقيق الأهداف الوطنية بالصراع على الحكم وأدى هذا الصراع إلى انصرافها عن وضع برامج إصلاحية تعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن سوء توزيع الثروة وغلو ثقل الاحتكارات الرأسمالية في البلاد فلم تهتم بما يحاصرون جذرية لمشاكل الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال

(*) يدبر هذا البحث بالفضل للاستاذ أحمد كامل قطب المحامي الذي تفضل مشكورا فاذن لي بالإطلاع على وثائق وأوراق حزب الفلاح الاشتراكي وهي عبارة عن بعض السجلات الخاصة بمركز الحزب بالقاهرة وثلاثان القروص والشعب واستطعت أن أستخرج من تلك الوثائق والأوراق مادة البحث .. كما أتاح لي سيادته الجلوس إليه جلسات طويلة لمحاولة الوقوف على ما كان غامضا بالنسبة لي من بين الأوراق والوثائق قال سيادته أقيم للشكر والمعرفان .

وهو أمر طبيعي اذا علمنا أن ألوية قيادة تلك الاحزاب كانت معقودة للبرجوازية الوطنية .

ولقد أدى إقبال الاهتمام بمشاكل الطبقة السكادحة الى قيام محاولات لتأسيس هيئات سياسية تضمنت برامجها أسس لحل هذه المشاكل ويأتى في مقدمة هذه الهيئات « الحزب الاشتراكي » الذي تأسس في العشرينات الاولى من هذا القرن وتضمن برنامجه تصورا لحل هذه المشاكل ازداد وضوحا في البرنامج الذي أعلنه الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعي ولكنه أتاح للبرجوازية الوطنية فرصة تصفية بتخليه قضية الصراع الطبقي على قضية التحرر الوطني بما تفر الجماهير منه وعجل باصطدامه بالوفد الذي كان يتولى قيادة الجماهير (١) .

وفي أواخر العشرينات ظهرت محاولة لتأسيس حزب للفلاح فقد دعا اسماعيل مظهر — صاحب مجلة المصور — مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري إلى تأسيس حزب الفلاح المصري ونشر فكرة المشروع على صفحات مجلته (٢) على شكل مذكرة مطولة تحدث فيها عن مبررات قيام حزب الفلاح ووضعها مشروع برنامج الحزب واقترح أن يتولى الوفد تأسيس هذا الحزب فتكون رئاسته الدائمة لرئيس الوفد المصري وأن يتولى صاحب الاقتراح سكرتاريته العامة مدى الحياة وأن تؤسس جريدة باسم (الفلاح) تنطق بلسان الحزب ، ويبدو أن الفكرة لم ترق للوفد فلم يمرها التفاتا لأننا لم نشر على ذكر للمشروع بعد ذلك ولم يسفر عن تأسيس حزب للفلاح وهو أمر طبيعي فقد كان الوفد — كدأبه —

(١) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وجذب العمال البريطاني مجلة الهلال أكتوبر ١٩٦٤ ،

ص ٢٢ — ٢٥ .

(٢) المصور ، مجلة شهرية ، أكتوبر ١٩٢٩ .

لا يقبل السماح بقيام حزب سياسى غيرة كما كان يصرف جهودة للقضية الوطنية ولم يلق بالا إلى المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الا ما كان منها ملحا فيسمى حينئذ الى محاولة تخفيف حدتها دون أن يحاول استئصال شأقتها .

وشهدت الثلاثينات الأولى محاولة لتأسيس حزب للعمال ولكنها كانت مناورة سياسية رمى من وراءها النبيل عباس حليم — مؤسس الحزب — إلى خلق ثقل سياسى يستند إليه في تحقيق أطاعه السياسية ورغم أن برنامج هذا الحزب تضمن تصوراً لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية غير أنه لم تتوفر لديه نية بذل جهود عملية في هذا الصدد إذ سرعان ما أوقف الحزب نشاطه بمدسة أسابيع من تأسيسه حين حقق مؤسسه هدفه بالوصول إلى تقاهم مع قيادة الوفد (١) .

ولكن حركة حزب الفلاح الاشتراكي التي بدأت في أواخر عام ١٩٣٨ كانت أكثر استمرار وسندرس فيما يلي ظروف قيام هذا الحزب وتطوره التنظيمى ودوره في الحركة الوطنية وصولاً إلى تقييم تلك التجربة من شتى جوانبها .

وترجع أصول هذا الحزب إلى موجة الإعجاب التي شملت فريقاً من الشباب المصرى — وخاصة طلبة الجامعة — بالجانب البراق من المبادئ الفاشية والنازية من حيث كونها دعوة للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ومن ثم شهد مطلع الثلاثينات اتجاه بعض الشباب إلى الاشتغال بحركة الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى وهيات لهم الظروف السياسية فرصة تحقيق بعض النجاح في هذا الصدد . فقد أقدمت حكومة إسماعيل صدق « ١٩٣٠ » على إنشاء دستور ١٩١٣ وإعلان دستور وقانون انتخاب

(١) انظر : رؤوف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ .

جديد ينقصان من الحقوق السياسية للأمة . ويتبع ذلك دخول الأحزاب في صراع مرير مع حكومة صدق من أجل الدستور وانصرافها عن القضية الوطنية. وعن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تزداد تفاقمها نتيجة للأزمة الاقتصادية العنيفة التي عانت منها مصر وغيرها من دول العالم في تلك الحقبة مما دفع بعض الشباب إلى فقدان الثقة بالأحزاب السياسية والانصراف إلى الاشتغال بالإصلاح الاجتماعي وشجعتهم الحكومة على ذلك لتصرفهم عن تأييد الوفد الذي كان يتزعم المعارضة .

وبين ثم كان تأسيس أولئك الشباب للحقوق « مشروع القرش » « جمعية الطلبة لنشر الثقافة » « فبينما رأى أعضاء الجمعية الأولى أن علة تأخر مصر أن تكون في تحالفها عن الأخذ بالصناعة ومن ثم ملقوا بالجميعة « التبرعات » من مواطنيهم لإقامة مشاريع صناعية تتيح للبلاذ فرصة الاستغناء عن البضائع الأجنبية كخطوة أولى في سبيل التخلص من السيطرة الأجنبية (١) وجد أشباع الجمعية الثانية أن علة تأخر البلاد عن ركب التقدم تكمن في سيطرة الأمية والجهل على الفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية الأمة ، ومن ثم رأوا أن يأخذوا بناصر مواطنيهم الفلاحين بالعمل على محاربة الجهل بين صفوفهم . وقد قدر لهؤلاء الشباب أن يطوروا أفكارهم وأساليب عملهم بالصورة التي أدت في النهاية إلى تأسيس حزب الفلاح .

لقد قام ليف من طلبة الجامعة والمدارس العليا بتأسيس « جمعية الطلبة لنشر الثقافة » في مطلع عام ١٩٣٣ لتوجيه جهود الشباب إلى نشر الثقافة بين جميع طبقات الأمة عن طريق إلقاء المحاضرات والمناظرات في الأندية والجمعيات العامة وتنظيم

(٢) أسس هذه الجمعية بعض طلبة الجامعة والمدارس العليا برئاسة أحمد حسين حاتم يجمع تبرعات أنشأ بها مصنع لطرايش وبارك اسماعيل صدق باشا الحركة عند قيامها وتحول بعد ذلك إلى جمعية حزب مصر الفتاة (انظر : أحمد حسين أزهار قصة مصر في الثلاثينات والإطالع القاهرة ١٩٩٢ - وهي تتضمن مذكرة لـ أحمد حسين عن تلك الحقبة) .

الرحلات واستغلال العطلة الصيفية في العمل على نحو الأمية بين صفوف الفلاحين في الريف وذلك بإقامة لجان في القرى وفي الأحياء الشعبية المدن تضعهم الطليعة التطوعية الذين يقومون بتعليم القراءة والمكتبة لمواطنيهم كما يلقون عليهم محاضرات ذات أسلوب مبسط عن الصحة وطرق الوقاية من الأمراض وأساليب الحياة المشيقة الاقتصادية والاجتماعية من حيث إرشادهم إلى الوسائل الحديثة للزراعة وما يتعلق بها من جميات تعاونية وطريقة تنظيم منازلهم وحياتهم اليومية كذلك إلقاء دروس في تاريخ مصر وحضارتها القديمة لإطلاع الفلاحين على عظمة مصر ومجدها القابض وكان شعار هذه الجمعية أن من هدم زكناً واحداً من أركان الجبهة فقد شيد ركناً متيناً من أركان الوطن (١).

ووضعت الجمعية قانوناً أساسياً نصت فيه على أنه — لا تعرض للمساءلة السياسية أو الدينية وأن غرضها ثقافي علمي بحث كما وضعت لنفسها إطاراً تنظيمياً في شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة المصرية والمدارس العليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عضواً (واختبأ أحمد كامل قطب (الطالب) بكلية الحقوق رئيساً للجنة وأحمد فؤاد عمرو (كلية الحقوق) وكيلاً ولطفى حماد الحسيني (كلية العلوم) سكرتيراً ومحمد عبد النبي صادق (مدرسة التجارة العليا) أميناً للصندوق. كما كانت هناك لجان فرعية في الكليات والمدارس المختلفة وفي القرى التي ينتمى إليها الطلاب وأسندت الرئاسة الشرفية للجمعية إلى الدكتور علي باشا إبراهيم الذي كان — في ذلك الحين — مديراً للجامعة المصرية بالنيابة (٢).

- (١) الأتام : صحيفة تنفذ اجرائية بمقرها أحمد زكي أبو شادي عبد الحاس عن لجنة الطلبة لفرس التماية ١٩٣٣/١/٨ :
(٢) المرجع السابق : نفس العدد

وبدأت الجمعية عملها في « مشروع القرى » اعتباراً من صيف عام ١٩٣٣ في حوالي أربعمائة قرية عن طريق التطوعين من الشباب المتعلمين — من الطلبة وغيرهم — كل في قريته فيقومون بجمع الفلاحين ممن تجاوزوا سن الالتزام ويختص كل متطوع بعشرة من الفلاحين يعلمهم القراءة والكتابة والحساب وفق طريقة معينة ابتكرها محمد مظهر سعيد ويلقى عليهم محاضرات في الصحة العامة والزراعة وغيرها من الأمور التي تمس صميم الحياة في الريف وكان مركز الجمعية في القاهرة على اتصال دائم بلجان القرى يمدّها بالنشرات الخاصة في الدروس وطرق تدريسها، وقد اشترك في تحرير تلك الدروس لعيف من المتخصصين أمثال محمد فريد وجدى والشيخ عبد الوهاب للنجار وعبد الله أمين وإبراهيم رمزي و خليل مطران وبطرس باسيلي وغيرهم (١)

وفي العام التالي (١٩٣٤) تحول المشروع إلى جمعية باسم « جمعية نهضة القرى » تكون لها مجلس إدارة جديد من بعض الشخصيات التي أبدت تأييدها للمشروع بالاشتراك في تحرير حلقات الدروس التي تضمنتها نشراته للطباعة وتولى رئاسة المجلس الجديد الدكتور على باشا إبراهيم وبقيت رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل قطب .

وقد اتسع نشاط الجمعية حتى بلغ عدد القرى التي شملها ذلك النشاط نحو ألف قرية في عام ١٩٣٦ وتعاونت الحكومة مع الجمعية فرخصت لها باستخدام المدارس الزراعية الحكومية في مختلف أنحاء القطر وخصصت لها إعانة سنوية . وقام الكثير من نظار المدارس والمعلمين والوظفين بتنظيم اللجان في المديرية والشعب في القرى وإهتم العمدة والأعيان بالمشروع فوضعوا اللجان القروية تحت إشرافهم وتولوا رئاستها وتبرعوا لها بالمال وأخلوا لها غرافاً خاصة من دورهم وتكفلوا بمصاريف الإنارة

(١) جهاد العام الخامس : بيان مطبوع عن تصوير جمعية نهضة القرى : ١٩٣٨/٥/٦ .

وتقديم الأدوات الكتابية اللازمة بل أفرد بعضهم دار خاصة للجمعية في قريته . كما وضعت وزارتي الزراعة والصحة مطبوعاتها ونشراتها تحت تصرف الجمعية وبارك الشيخ محمد المراغى شيخ الجامع الأزهر نشاطها وسمح لها بنشر دعايتها للتطوع بين طلبة كليات الأزهر ومعاهده وطلب قسم تفتيش المساجد بوزارة الأوقاف إلى الوعاظ والخطباء في المساجد أن يدعوا الناس إلى تمضييد المشروع والانضمام إليه (١) .

ونحيل إلى تفسير هذا التأيد الرسمى الذى حظيت به جمعية نهضة القرى بحرص الحكومة على أن تنأى بالشباب عن المشاركة فى المعارضة السياسية التى كان يقودها الوفد فى مواجهة حكومات الانقلاب الدستورى التى يرأسها إسماعىل صدق ثم عبد الفتاح يحيى .

ومهما كان الأمر فقد راع الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية — أثناء طوافهم بالقرى — ما بلغت أحوال الفلاحين من سوء نتيجة سوء توزيع الملكية الزراعية وغياب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التى تهتم بأمور الفلاحين هذا بالإضافة إلى ما عاناه الفلاح بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التى تركت آثار بالغة على اقتصاديات مصر عامة وزادت من بؤس الفلاح المصرى خاصة . لذلك فكروا فى إقامة حزب للفلاح يطرح برنامج اجتماعى اقتصادى لحل هذه المشاكل محاولا حشد الفلاحين وراءه لتأييد خطته .

وقد تم ذلك على مرحلتين فقد كون هؤلاء من أنفسهم هيئة فى خريف ١٩٣٨ — أطلقوا عليها اسم « جماعة الفلاح » ثم حولوها إلى « حزب الفلاح الاجتماعى » والاقتصادى » فى الثانى من ديسمبر ١٩٣٨ حيث احتفلوا بافتتاح دار الحزب بميدان

(١) نفس المصدر .

للملكة فريدة « المتبة الخضراء » (١) وأدوا قسم الولاء للحزب ثم توجهوا للسيارات
لزيارة ضريح الملك فؤاد وسعد زغلول (٢) ومن عادة حرص عليها الحزب في كل
احتفال من احتفالاته فيما بعد. فكان الحزب شديد الولاء للملك بقدر ما كان حرصاً
على كسب رضاه، قيادة الوفد.

ولما كان مؤسسوا الحزب ليسوا من الفلاحين وإنما كانوا ينتفون إلى
البرجوازية الصغيرة فقد أخذوا يجمعون التوكيلات من الفلاحين بالقرى واستعانوا
في ذلك ببعض أعضائه بلان جمعية نهضة القوى التي كلفت، منكرة في الوفاء . وكانت
هذه التوكيلات، ينص فيها (٣) على أن، المقيمين عليها قد « فوضوا عنهم هيئة حزب
الفلاح في القيام بالمطامع، عن مصالحهم المسلمة، والمطالبة بجميع حقوقهم الاجتماعية
والاقتصادية والدفاع عنها أمام أولى الأمر وجميع الهيئات والجهات بكافة أنواعها
وفق برنامج الحزب » . وبذلك سعى أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب (٤) — من
الناحية الشكلية — إلى اكتساب الوكالة الشرعية عن الفلاحين .

وفي ٢٦ من ديسمبر ١٩٣٨ أعلن الحزب برنامجه (٥) الذي صدره بيلانه لشرح

(١) كلفت هذه الحزب هي مقر مكتب أحمد كامل قطب الحامى .
(٢) وثائق الحزب ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب خطبة أحمد كامل
قطب ١٢/١٢/١٩٤٥ .

(٣) المصدر السابق ملفات الفروع النص الرسمى المطبوع للتوكيل .
(٤) كانت تتكون من ١٢ عامياً (أحمد كامل قطب ، محمد عبد المنعم عفيفي ، وعمود
حسين ، محمد قنسى عقيم ، وعبد المجيد أبو العز ، واحمد فؤاد عمرو ، وأحمد جعفر ،
وسيد عبد الوهاب ومصطفى المولاوى ، وحسن عبود ، ومحمد علي إمام ، وواسط رزق الله)
بالإضافة إلى مدرسين (محمد صالح سمك ولى توفيق) ووكيل نيابة (عبد الفتاح همران)
وموظف بالصحة (محمد حامد) وطبيب (د. نور الدين يوسف) .

(٥) اعتمد هنا على النص المطبوع للبرنامج ويقع في ١١ صفحة من القطع المتوسط ويشتمل
على البيان ونظام الحزب وبرنامجه .

الظروف التي أدت إلى قيام الحزب فأشار البيان إلى ماعم العمل السياسي من حزازات وتباغض بين الأحزاب وكيف أدى ذلك إلى تفرقة الصفوف وإهمال « مصالح البلاد الاجتماعية والاقتصادية فأصبحت جماعات بالظلم والمهذاب « كالفلاح والعامل » ثم أشاد بالملك فاروق الشاب الذي اعتبر توليه العرش شرفا للشباب وتأكيذا لأهلية الشباب لقيادة الحركات القومية الكبرى . وأنه يجب على الهيئات القومية في مصر أن تتجه إلى علاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق تقدم البلاد وخاصة بعد عقد المعاهدة للصربية البريطانية ١٩٣٦ فتبتعد عن المنازعات السياسية وأجتنابها والاتجاه « نحو إيجاد هيئة جديدة تعمل شيئا إيجابيا جديدا من أجل هذا الفلاح الذي لم يجد في الماضي هيئة خاصة منظمة تتولى الدفاع عن مصالحه ومطالبه » .

وانتقل البيان إلى وصف خطورة مركز الفلاح في المجتمع باعتباره يمثل أغلبية الأمة ففي إصلاح حاله إصـلاح لشأن الأمة جمعا لذلك تأسس « حزب الفلاح ليعمل اجتماعيا واقتصاديا في سبيل الفلاح وليطالب وينادي بحقوق الفلاح ومطالبه في كل مكان وليرفع صوت الفلاح أمام جميع الهيئات » لذلك كانت غاية الحزب أن يوجه الفلاح والشعب الريفي توجيهها اجتماعيا واقتصاديا وأن يوجد شعبا ريفيا يقظا . .

« ثم أشاد بمجهود المتطوعين بجمعية نهضة القرى من أجل الفلاح واختتم البيان دعوة الشباب والفلاحين إلى تدهيم (جهاد) الحزب .

وينقسم برنامج الحزب إلى قسمين : « أولهما » البرنامج الاجتماعي « وثانيهما » : « البرنامج الاقتصادي » . وقد نص القسم الأول على أن الحزب يهدف إلى « تكوين رأى عام ريفي ودخول الانتخابات العامة للبرلمان لانتخاب ممثلين للفلاحين يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار جريدة لهذا الغرض » كما أنه يحترم الدين ويقدر المقيـدة الوطنية ويعمل على « بعث روح الاعتزاز بالنفس وبالهيئة الريفية » وعلى محاربة الأمية بين الفلاحين والنهوض بمستواهم الاجتماعي « ومحاربة

المحدرات والبدع والخرافات والجهالة » . كذلك يعمل على تنظيم القرية إدارياً بمجالس القرية على أساس الانتخابات وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية ومحاربة الإجرام والقضاء على الحزازات والحصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب يهتم بتجميل الريف المصرى وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية لهم والقضاء على الحزازات والحصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب يهتم بتجميل الريف للمصري وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية لهم والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعي الصحى وتعميم المستشفيات القروية والمركوبة وإيجاد طبيب بكل قرية ويعمل على نشر الثقافة بين أوساط الفلاحين عن طريق الإذاعة ومحاربة هجر الملاك وصغار الفلاحين للقرى والدفاع عن مطالب الفلاح وشكاياته وحاجياته وتبليغها للحكومة والبرلمان والجهات المختصة وقوى الدفاع عنها أمامها واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية التى يكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه » .

أما القسم الثانى (الاقتصادى) فقد استهل بالنص على أن الحزب يعمل على « رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرتة ومحاربة البطالة بين الفلاحين » وذلك عن طريق الوصول إلى تحديد العلاقات الانتاجية فى شكل قانون للإيجارات والأجور » يقضى بتحديد إيجارات الأطين بما يتفق مع قيمة الإنتاج وتحديد حد أدنى للأجور الزراعيين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك » وكذلك تعويض الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأتهم وتحديد سلطات العمل وإيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى والاقتصادى لديهم .

كما نص على أن الحزب يعمل على النهوض بالمستوى الاقتصادى للفلاح عن طريق «

تخفيف عبء الضرائب عن كاهله وتنظيم جبايتها . . . وحماية أسرار الحاصلات الزراعية من الهبوط (كالقطن والحبوب) بما يحقق الرخاء مع حماية المستهلك من الارتفاع المتطرف في الأسعار ومحاربة الآفات الزراعية بأحدث الأساليب وترقية الصناعات القروية الزراعية المحلية وإقامة مصنع قروى بكل قرية والاعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المماثلة لها . . . وتوسيع نطاق حماية الممتلكات الصغيرة ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته . وتعميم إنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة السكبرى والجسور اللازمة للقرى الريفية والمطالبة بتنظيم الري والصرف بما يكفل عدم شكاية الفلاحين وتعميم إنشاء الجمعيات التعاونية فى القرى وتنظيمها بما يكفل تحقيق أغراضها وتنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تصنيف محصوله وقضاء حاجياته وإتقاده من الديون العقارية وتخفيض سعر الفائدة ومحاربة المرايين فى القرى والعمل على زيادة الانتاج الأهلى بما يتناسب مع أطراد زبلدة عدد السكان واستغلال الاراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ونلاحظ أن برنامج الحزب قد خلا من الإشارة إلى المشكلة الخطيرة التى كانت سببا فى تدهور أحوال الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية وتغنى بها سوء توزيع الممتلكات الزراعية فأغفل التعرض لها إغفالا تاما فرغم نصه على أنه يهدف إلى الوصول إلى تحديد للعلاقات الإنتاجية بين الفلاحين والملاك يتناول الإيجارات والأجور وساعات العمل والتعويض فى حالة الإصابة والتأمين الاجتماعى والاقتصادى لم يمن بتحديد موقفه من الممتلكات الكبيرة بل حرص على تأكيد أن تحديد العلاقات الإنتاجية الذى يرمى اليه يجب أن « يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه » ولا يتعارض مع مصلحة المالك « بمعنى الوصول إلى حل وسط للمسا كل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار المادى بالملاك وهو أمر يصعب تحقيقه .

وثمة ملاحظة أخرى فإن الحزب لم ينص فى برنامجه على أنه يعمل على تنظيم

الفلاحين المدمين في أى شكل من أشكال التنظيم السياسى لتحقيق هذا البرنامج بل أكتفى بالنص على أنه يهدف إلى « تكوين رأى عام ريفى » أى أنه حدد مهمته في إطار توعية الفلاحين والدفاع عن مطالبهم التى قدم تصورا لها في قسمى البرنامج ونص على أنه يعمل على تحقيقها « بكل الوسائل القانونية المشروعة في حدود الدستور المصرى » (مادة ٥ -) فيحدد بذلك شكل الحزب ومضمونه في تلك المرحلة كحركة إصلاح ليرالية تعمل على علاج مشاكل الريف الاجتماعية والاقتصادية في إطار النظام القائم دون أن تسمى لإيجساد تغيير جوهرى في العلاقات الانتاجية القائمة في ظله .

وقد حدد القانون الأساسى الهيئات التى يتكون منها الحزب (المواد من ٦ إلى ٣٠) وهى :

١ - مجلس الإدارة : ويتكون من خمسة عشر عضوا من بينهم رئيس الحزب واشترط في العضو أن يكون على درجة من الثقافة تؤهله للقيام بمهمته .

ب - مجلس استشارى : يؤلف من مستشارين يختارهم مجلس الإدارة ويتجدد اختيارهم سنويا بواسطة الاقتراع السرى على أن يراعى في اختيارهم تمثيل النواحي الفنية - المختلفة التى تصل بنشاط الحزب .

ج - هيئة الأنصار : ويشترط في العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الأملاك . وقد كان الغرض من هذه الهيئة توفير الدعم المادى والمعنوى للحزب .

د - المجاهدون : وهم الذين يعملون على نشر رسالة الحزب في الريف ويعملون على تحقيق أغراضه ويشترط في المجاهد أن يكون . ذا ثقافة مناسبة ولا تقل سنة عن ثمانية عشر عاماً .

هـ — الفلاحون : ويشترط أن يقدم الفلاح طلباً للاشتراك في الحزب وتفويضه للدفاع عن مصالحه والمطالبة بحقوقه ولا يدفع اشتراكاً ما .

ويتضح من استعراض هيئات الحزب المختلفة أن نشاطه كان قائماً على أكتاف الثقلين وخدمهم فهم يكونون معظم هيئاته وخاصة هيئة المجاهدين التي كان يقع على كاهل أعضائها مهمة التحرك بين الفلاحين في الربط للزعماء على مشاكلهم ونقلها إلى قيادة الحزب فتتولى الأخيرة تبنيها والدفاع عنها أما الملاحين فكان دورهم سلبياً كما حدده القانون الأساسي — يوقف عند حدود تفويض الحزب الدفاع عن مصالحهم والمناداة بمطالبهم ونص القانون الأساسي كذلك على أن الحزب « يؤلف في كل مديريه اتحاداً للحزب باسم المديرية يتكون من خمسة أنصار على الأقل » ويؤلف في كل مركز فرع يتكون من خمسة من الأنصار أو المجاهدين على الأقل كما يؤلف في القرى شعب تتكون كل منها من ثلاثة من المجاهدين على الأقل . وقد بلغ عدد شعب الحزب في عام ١٩٣٩ خمس عشرة شعبة في مديريات أسيوط والجيزة والقليوبية والمنوفية والدقهلية وبلغ عدد أعضائها ٤٨١ عضواً كان معظمهم من الطلبة وصغار الموظفين وبعض متوسطي الملاك والمحامين (١) .

أما عن مالية الحزب فكانت تتكون من اشتراكات الأعضاء من الأنصار والمجاهدين ومن التبرعات والاكتابات التي يمنحها البعض للحزب وقد ظلت موارد الحزب المالية محدودة .

وكانت أول خطوة بادر الحزب إلى اتخاذها هي تأسيس معهد لإعداد الكوادر من الشباب الذين يوكل إليهم أمر نشر رسالة الحزب في الريف وحمل هذا المعهد اسم « معهد الدراسات الريفية » ونص قانونه الأساسي على أن أعضائه يقومون

(١) وثائق الحزب : سجل المجاهدين والفلاحين : ١٩٣٩

« بأبحاث اجتماعية واقتصادية ريفية وبرحلات علمية ريفية في الداخل والخارج ويقومون بوضع رسائل خاصة في شئون الفلاح والقرى » واشترط فيمن يلتحق بهذا المعهد أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية على الأقل وكانت المواد التي تدرس بالمعهد تنقسم إلى شعبتين الأولى شعبة الدراسات الاجتماعية والثانية شعبة الدراسات الاقتصادية . ومدة الدراسة بالمعهد سنة واحدة يخصص كل طالب خلالها في مادة معينة بصفة رئيسية ويدرس معها مادتين أخريين بصفة اختيارية ويقوم بإعداد بحوث ومحاضرات في المواد التي تخصص فيها ويقدم رسالة في المادة الرئيسية التي تخصص فيها .

وبدأت الدراسة بالمعهد في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٩ وخصص يوم السبت من كل أسبوع للمحاضرات العامة التي تتعرض لمشاكل الفلاح الاقتصادية والاجتماعية وكان يسمح للجمهور من غير طلبة المعهد بحضور تلك المحاضرات والاشتراك في المناقشات . وتولى محمد عبد اللهم عفيفي الحامى - سكرتير الحزب - إدارة المعهد (١) ولكن هذه التجربة لم يقدر لها الاستمرار لمدى توافر الإمكانيات المادية لدى الحزب فقد كان المحاضرون متطوعين لا يتقاضون أجراً على عملهم ولذلك لم يقبل الأساتذة المتخصصون على العمل بالمعهد وحمل هذا العبء بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب وقد أدت هذه المحاولات الناجية إلى توقف نشاط المعهد بعد قليل .

كما أصدر الحزب جريدة نصف شهرية تنطق بلسانه فقد اتفق قاداته مع محمود حمدى الجريسى صاحب جريدة (النضال) على أن يتولى الحزب إصدار جريدته اعتباراً من ١٨ فبراير ١٩٣٩ واستمرت على ذلك الحال حتى عدد ١٦ يونيو ١٩٣٩ ثم أعلن صاحب الجريدة في العدد التالى أن جريدته أصبحت لا علاقة لها

(١) الأهرام : ١٠/٤/١٩٣٩ .

وقد حملت الأعداد العشرة التي أصدرها حزب الفلاح من تلك الجريدة شرحاً لمبادئ الحزب ومقالات كتبت بأقلام رجاله وصفوا فيها أحوال الفلاح وطالبوا بالنهوض به وإصلاح شأنه كما حوت أخباراً عن زيارة قادة الحزب لبعض قرى القليوية حيث تفقدوا أحوال الفلاحين وخطبوا فيهم داعين إلى تأييد الحزب والانضمام إلى عضويته (٢) . وغيرها من مظاهر نشاط الحزب في تلك الفترة .

وأبرز ما يميز ذلك النشاط « مشروع انتماء الفلاحين » الذي قدمه الحزب إلى الحكومة والبرلمان في أول مارس ١٩٣٩ . وتضمن ذلك المشروع أربعة طلبات محددة مستمدة من برنامج الحزب هي :

١ — إصدار قانون بتخفيض إيجارات الأقطان ورفع الأجور بما يتناسب مع الحالة في ذلك الحين .

٢ — إصدار قانون بتخفيض ضرائب الأقطان بالنسبة لصغار الفلاحين وإعفاء بعضهم منها .

٣ — إصدار قانون بتخفيض الديون المقارية وسعر الفائدة وتأجيل دفع الأقساط ثلاث سنوات بالنسبة لصغار الفلاحين .

(١) كانت الجريدة منذ بداية صدورها (١٥ مايو ١٩٣٧) تروج لفكرة إحياء الخلافة الإسلامية وأصبحت منذ أول يوليو تنطق بلسان حزب الأخاء والإصلاح الإسلامي الذي أسسه توفيق عبد القادر . وبدد أن قطعت علاقتها بحزب الفلاح أصبحت تميل إلى جانب الحلفاء وبدد من مظهر إخراجها الجديد أن ثمة جهة ما كانت تتولى الإتفاق عليها بسواء مما يحبطنا نفقد أن المخاطر البريطانية كانت تدعمها بالمال . على كل فإن حزب الفلاح لم يستطع بعد ذلك أن يصدر جريدة تنطق باسمه .

(٢) النضال ١٩٣٩/٣/٥٠ .

٤ — إصدار قانون بتوزيع الأراضي البور على الفلاحين المعدمين .

وأعلن الحزب الصيام العام بين أعضائه في ذلك اليوم للفت الأنظار إلى مطالبه وحدد مدة الدورة البرلمانية كمهلة لإجابة تلك الطلبات .

وعندما انقضت الدورة البرلمانية دون صدور أى من تلك التشريعات ألف الحزب وفدأ ضم عدداً كبيراً من أعضائه ومن الفلاحين قصدوا قصر عابدين (في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٩) وسجلوا أسمائهم في سجل التشريرات ثم رفعوا عريضة إلى رئيس الديوان الملكي (علي ماهر باشا) ضمنوها تلك المطالب وأعلنوا فيها أن حزب الفلاح قرر « إعلان الصيام العام في ذلك اليوم بين أعضائه وأنصاره ومجاهديه وفلاحيه في القاهرة والبنادر والقرى احتجاجاً على إهمال الحكومة والبرلمان لهذه المطالب المادلة » (١) .

وفي مساء اليوم نفسه أقيم احتفال إفطار الصائمين من أعضاء الحزب وبعض المدعويين من طلبة الجامعة المصرية والأزهر حيث تناولوا طعاماً من (الحزب والمش) كرمز لمشاركة الفلاح طعامه واستمر أحمد كامل قطب — رئيس الحزب — في الإضراب عن الطعام اعتباراً من اليوم التالي لمدة ثمانية أيام وأبلغه محافظ القاهرة في اليوم الخامس لإضرابه عن الطعام رسالة شفهية من محمد محمود باشا رئيس الوزراء مؤداها أن هذه المطالب موضع عناية الحكومة ولكنه طلب تصريحاً كتابياً بذلك وأخيراً جاءه هذا التصريح من علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي ولكن السلطات لم تنفذ شيئاً من تلك الطلبات (٢) .

(١) وثائق الحزب : ملف الصيام العام ، سورة العريضة الرفوعة إلى رئيس الديوان الملكي .

(٢) الأهرام : ١٩٣٩/٦/٣٠ .

وحين بدت في الأفق نذر قيام الحرب العالمية أصدر الحزب إبياناً دعا فيه أحزاب الشباب وجمعياتهم إلى « عقد اجتماع لوضع خطة حاسمة لمواجهة الطوارئ ولتجديد دور الشباب في الدفاع عن البلاد وصيانة استقلالها لاحتفال قيام حرب عالمية » وحدد الحزب موقعه إزاء الحالة الدولية بضرورة تدريب الفلاحين تدريباً عسكرياً في القرى على أن يتضمن ذلك التدريب حمل واستخدام السلاح وطرق الوقاية من الغارات الجوية والإسعافات وإطفاء الحرائق . كما طالب بإعداد الحنادق في الجهات التي يحتمل غزوها وتوزيع السكّامات الواقية من الغارات على الفلاحين مجاناً في تلك الجهات وتأمين القرى بالمواد الغذائية اللازمة وإعداد المخازن لحماية المحاصيل وقت الحرب ودعا جميع أعضاء وشباب حزب الفلاح إلى التطوع لخدمة الجيش المصري للدفاع عن الوطن (١) .

ويتضح من هذا البيان أن موقف الحزب من اشتراك مصر في الحرب كان غامضاً فهو لم يحدد رأيه صراحة فيما إذا كان يرى ضرورة مشاركة مصر في الحرب إلى جانب الحلفاء أو تقف على الحياد بين المعسكرين المتصارعين لتجنب ويلات الحرب وإن كان يفهم ضمناً من نص البيان أن الحزب كان يتوقع أن تتعرض مصر لهجوم المحور ومن ثم رأى ضرورة إيجاد مقاومة شعبية منظمة يكون عمادها الفلاحين وأن تكون هناك عناية خاصة بوسائل الدفاع المدني وأن يكون الجيش المصري متأهباً للدفاع عن الوطن .

وقد أدى إعلان الحرب العالمية الثانية إلى الحد من نشاط الحزب بسبب الأحكام العرفية التي منعت الاجتماعات وكان المظهر الوحيد لنشاط الحزب خلال الحرب هو تبنيه لبعض المطالب الاقتصادية للفلاحين إذ قضت الحكومة بالاستيلاء على القمح من

(١) النضال : ١٩٣٩/٥/١

الفلاحين بـ ٣٠٠ ثلاثة جنيهات للأردب مما أدى إلى حرمان السواد الأعظم من الفلاحين من القوت الضروري وساعد على ارتفاع نفقات المعيشة وزاد الطين بلة قيام ملاك الأراضي الزراعية برفع القيمة الإيجارية للأراضي مما أدى إلى تنهدور أحوال الفلاحين المستأجرين هذا بالإضافة إلى سوء أحوال العمال الزراعيين الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة لا تسكاد تفي بما يسد الرمق في وقت ارتفعت فيه الأسعار إلى ما يربو على ضعف ما كانت عليه قبل الحرب .

لذلك رفع الحزب عريضة إلى الملك في السادس من مايو ١٩٤٢ طالب فيها بتحقيق ثلاثة مطالب أطلق عليها اسم «المطالب المستعجلة» (١) وهي :

١ — توزيع القمح والذرة على الطبقات الفقيرة من الفلاحين والمال وغيرهم بنصف السعر الرسمي وإعفاء صغار الفلاحين من الإستيلاء على القمح .

٢ — إصدار أمر عسكري بدمر رفع إيجارات الأطيان عما كانت عليه في العام الماضي (١٩٤١) .

٣ — إصدار أمر عسكري يجعل الحد الأدنى لأجور الفلاحين والعمال عشرة قروش صاغ يومياً على ألا تزيد ساعات العمل عن ثمان ساعات يومياً .

وقد أرسل الحزب صور من تلك العريضة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشيوخ وبعض أعضاء مجلس النواب وإلى شعب الحزب بالقرى المختلفة وطلب من أعضائها قراءتها على جموع الفلاحين عقب صلاة الجمعة . وأن يلصقوا صوراً منها بمسجد القرية وأن يرسلوا برقيات إلى رئيس الديوان الملكي ورئيس

(١) وثائق الحزب : سجل الخطابات الصادرة ابتداء من أول أبريل ١٩٤٢ رسالة رقم ٤٦ تاريخ ٥/٦/١٩٤٢ .

الوزراء بتأييد مطالب الحزب والتماس سرعة تحقيقها على أن يرسلوا صورا من هذه البرقيات إلى جرائد الأهرام والمقطم والمصرى .

ولكن الحكومة لم تعر الأمر التفاتاً ولم يفكر رجال الحزب — هذه المرة — في سلوك سبيل الإضراب عن الطعام لإرغام الحكومة على الاستجابة لمطالبهم بعدما تأكدوا من عدم جدوى ذلك . ويبدو أن الحزب لم يرم من وراء إثارة تلك المطالب إلا الدعاية السياسية ولفت الأنظار إليه ليس إلا إذ أنه لم يثر أى مطلب اقتصادى للفلاحين أو غيرهم من طبقات الشعب حتى وضعت الحرب أوزارها فأعاد الحزب تنظيم نفسه على أساس جديد .

* * *

فقد أقام الحزب احتفالاً في ١٨ ديسمبر ١٩٤٥ بمناسبة مرور سبع سنوات على تأسيسه ووقف رئيسه أحمد كامل قطب خطيباً فاستعرض نشاط الحزب خلال تلك السنوات ثم تسكلم عن انتشار المبادئ الاشتراكية في العصر الحديث باعتبارها « تهدف إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة في الأمم وتحقيق العدالة الاجتماعية » وأشاد بما ورد في الكلمة التي وجهها الملك إلى الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الهجرة حين قال « أعطوا الفقير حقه قبل أن يطلبه » واعتبر هذا اتجاهاً اشتراكياً في مصر وكذلك « الأديان جميعاً ومن بينها الإسلام تقضى بالمبادئ الاشتراكية في الزكاة والوارث » لأن الاشتراكية هي السبيل الوحيد للقضاء على شبح الشيوعية فهي تحترم الملكية الفردية وتعطى العاملين حقوقهم في الحياة بما يناسب مع ما يبذلون من تضحية وكفاح وتطوعهم على حياتهم وحياة أولادهم ولذلك فإن حزب الفلاح رأى أن يأخذ بالاشتراكية باعتبارها الثورة الحققة على الجهل والجوع والمرض والخوف وختم كله بإعلان البرنامج الاشتراكي للحزب الذي أصبح بمقتضاه يسمى

ونميل إلى تفسير هذا التطور الذي طرأ على حزب الفلاح في ضوء ما شهده المجتمع المصري خلال الحرب العالمية الثانية — وفي سنواتها الأخيرة على وجه الخصوص — من اجتهدات راحت تحاول أن تنصور مخرجاً لما تعانيه البلاد من مشاكل اجتماعية ترتبت على بروز التناقضات في المجتمع المصري بصورة جادة نتيجة لما لحق كعب البرجوازية المصرية بسبب ظروف الحرب التي هيأت لها فرصة النمو والازدهار والوصول إلى ما يقرب من المرحلة الاحتكارية، وتنوعت تلك الاجتهادات ما بين دعوات إصلاحية تحاول أن تستر عورات النظام القائم دون أن تسعى إلى تغييره ودعوات يسارية تمثلت في الجماعات الماركسية أخذت تنادى بضرورة تصفية البرجوازية المصرية وإقامة نظام اشتراكي وقامت بين الاثنين دعوات أخرى هدفها التوفيق بين وجهتي النظر بقصد كبح جماح اليسار المتطرف وإرضاء دعاة الإصلاح والتشير مع ضمان مصالح البرجوازية المصرية بالعمل على إجهاد الثورة . وكان [ما طرأ على حزب الفلاح من تطور — في رأينا — ينتمى إلى هذا الاتجاه .

وهما كان الأمر فقد انقسم البرنامج الاشتراكي للحزب (٢) إلى قسمين : أولهما القسم العام : وهو ما يمكن أن نطلق عليه (البرنامج السياسي) للحزب وقد نص فيه على أن الملك رمز الوطن والدستور حصن الأمة : والديموقراطية حياة الشعب ومصر والسودان وطن واحد والأمة فوق الحكومة التي ما هي إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب وعدم قبول أى تدخل أجنبي أو بقاء جندي أجنبي واحد على أرض الوطن

(١) وثائق الحزب : ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب وإعلان البرنامج الاشتراكي .

(٢) حزب الفلاح الاشتراكي : البرنامج الاشتراكي ، مطبوع في أربع صفحات من القلم المتوسط : ١٩٤٥/١٢/٢٨ .

خيانة عظمى لانه يعرقل النهوض الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى ويجرح الكرامة الوطنية فى الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الاستقلال ونص على عدم الاعتراف بأى امتيازات لأى دولة أجنبية وعدم السماح للأجانب بتملك الأراضى فى مصر وحماية المؤسسات والمنشآت القومية ومناهضة النزاعات الاستعمارية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمكن بحرية الرأى كاملة فى حدود الدستور وتخفيض تأمين الترشيح لمضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيتها فقط ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة حق الانتخاب ومساواة المرأة بالرجل فى جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجمع الإقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابى الصحيح وتوطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث المعدات وجعل الخدمة العسكرية إجبارية ولمدة سنة ليتسنى له تدعيم السلام العالمى والمدافع عن قناة السويس واستغلال جهوده فى القيام بالإصلاحات الداخلية إبان السلم وأن تكون الصحافة منارا للرأى العام بجميع اتجاهاته بعيدة عن أى تحيز كما نص على توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار فى ذلك على الحكومات .

أما القسم الثانى من البرنامج فهو القسم الخاص وهو ما يمكن أن نسميه (البرنامج الاجتماعى الاقتصادى) وقد نص فيه على أن الدولة ملزمة باستصدار التشريعات التى تسهل تحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات الفقيرة والنهوض بها بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرقى الاجتماعى يتفق مع آدميته ومصريته كما أنها ملزمة بإصدار قوانين التأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والمعجز والبطالة وحماية الأسرة وكفالة الأولاد وضمان التعليم بالجان فى جميع مراحلها وتقريب الفوارق بين الطبقات بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى للملكية وتوزيع الأراضى البور على الفلاحين وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزى وتعميم اللامركزية فى الحكم والقضاء على مظاهر البذخ والترف فى الدولة . كما نص على أن كل فرد ملزم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل

وإعادة تشييد القرى والأحياء الوطنية من جديد لتوفير المسكن الصحي للفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة واستصدار التشريعات لتنظيم علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال وإنصافهم وضمان حقوقهم وتحديد أجورهم وساعات عملهم وإشراكهم بحصة محددة في الأرباح والمساواة في معاملة الأفراد مهما كانت طبقاتهم والقضاء على كل تصرف أساسه الانانية والمحسوبية واستغلال النفوذ والحد من « الاستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة » مع احترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحية وبإدخول الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة وتنمية الثروة القومية وفرض الضرائب التصاعدية واستغلال رؤوس الأموال لانهاض الصناعات الثقيلة والخفيفة واستخدام الأيدي العاملة وتعميم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى وتنسيق السياسة الزراعية والصناعية طبقاً للأساليب الحديثة وتحويل الأيدي العاملة الفائضة في الزراعة إلى الصناعة وزيادة القوى الانتاجية بما يواجه أطراف زيادة السكان ويكفل الاكتفاء الذاتي وتنظيم الاستهلاك .

وختم البرنامج بالآية القرآنية « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » كما ذيله بمحاشة تفيد أن خطة الحزب في تنفيذ البرنامج هي « اتباع الوسائل الديمقراطية المشروعة بإيجاد مرشح في كل دائرة انتخابية من دوائر القطر لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع » .

ولم يدخل البرنامج الجديد أى تعديل على هيئات الحزب إذا لم يتجمع تعديل البرنامج تعديل في القانون الأساسى للحزب أى أن الحزب ظل يعتمد على المثقفين من العناصر البرجوازية الصغيرة وظل الفلاحون خارج إطاره التنظيمى .

ويختلف هذا البرنامج اختلافاً بيناً عن البرنامج الأول الذى أعلن عند بداية

تأسيس الحزب في ديسمبر ١٩٣٨ فقد تضمن البرنامج الجديد قسماً أبرز فيه الحزب خطه السياسي رغم أنه كان قد أعلن عند بداية تأسيسه أنه لا يمتزم الدخول في معترك الحياة السياسية ولذلك جاء برنامجه الأول خلواً من الجانب السياسي مشتملاً — فقط — على خطة لإصلاح المجتمع الريفي .

ويكشف الخط السياسي للحزب — كما حددته البرنامج الجديد — عن تأصل الروح — الليبرالية في قاداته فهو يحرص على التمسك بالمشور (دستور ١٩٣٣) بالنظام الملكي بقدر ما يحرص على أن يقرن الاستقلال السياسي بالنخلص من المنافسة الاقتصادية الأجنبية وإطلاق طاقات الرأسمالية الوطنية وهو ما يعبر أصدق تعبير عن مصالح البرجوازية الوطنية في ذلك الحين .

كذلك دعم الحزب صفته الإصلاحية بالنص على أنه سيسلك السبل الدستورية لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع ولذلك ركز على ضرورة توسيع حقوق الناخبين وتبسيط شروط الترشيح وتوفير ضمانات سلامة الانتخابات كما حرص على أن ينص على تقريب الفوارق بين الطبقات بصورة تعزّل نشوب الصراع الطبقي فهو رغم نصه على ضرورة وضع حد أقصى للملكية و « الحد من الارستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة و إدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة » وفرض الضرائب التصاعدية إلا أنه لم يعن بتحديد ما يقصده بوضع حد أقصى للملكية فلم يوضح ما إذا كان يقصد الملكية الزراعية أو الملكية بمفهومها المطلق كما لم يعن ببيان الحد الأقصى للملكية في تصوره ورغم أخذه بمبدأ التأميم بالنسبة للمرافق العامة والشركات الاحتكارية فقد كان ذلك صعب التحقيق من الناحية العملية في ظل دستور ١٩٣٣ — الليبرالي وفي ظل المجتمع الذي كان قائماً يومئذ بكل تناقضاته .

* * *

وبعد إعلان البرنامج (الاشتراكي) للحزب نشطت قيادته (١) في تكوين اللجان والفروع الجديدة بالأقاليم وإعادة نشاط ما كان موجودا منها من قبل وتمطينا وثائق حزب الفلاح صورة تعوزها الوضوح عن تلك اللجان والفروع ولذلك لانستطيع أن نقدم حصراً دقيقاً لنشاط الحزب في الريف من حيث اتساع العضوية أو انكشافها والالتقاء الاجتماعى للأعضاء ومدى حركتهم بين الفلاحين ولكننا سنحاول معالجة ذلك باستقراء ما عثرنا عليه من وثائق الحزب .

كانت هناك لجان عديدة للحزب في الوجه البحرى تركز الجانب الاكبر منها في قرى مديريات القليوبية والمنوفية والغربية بالإضافة إلى بعض اللجان المتفرقة في سائر مديريات الوجه البحرى والكثير من تلك اللجان صاحب نشوء الحزب في ١٩٣٨ وكانت تقوم أساسا على جهود من أيدوا الحزب وانضموا إليه من أعضاء جمعية نهضة القرى .

أما في الوجه القبلى فقد كان ثمة فروع متفرقة للحزب في مديرياته المختلفة ويبدو أن — ظروف الحرب العالمية الثانية قطعت أسباب الصلات بينها وبين مركز الحزب في القاهرة ولكن بمجرد انتهاء الحرب وتطور الحزب لبرنامجهم ومن ثم تطويره لنشاطه : أخذ ينو إلى تأسيس اللجان والفروع في الوجه القبلى معتمداً في ذلك على نشاط أحد دعاة ويدعى محمد بيومى عفيفى الذى كان يعمل بوظيفة معاون زراعة وكان دائم التنقل — بحكم عمله — بين أسيوط وبني سويف والفيوم : وقد أقام

(١) كان الأستاذ أحمد كامل قطب الشخصيه المحركة لنشاط الحزب السياسى في شتى المجالات وخاصة في مجال مساهمة الحزب في الحركة الوطنية كما سنرى .
(٢) هذه الوثائق عبارة عن سجل المجاهدين والفلاح ودفترا الخطابات الصادرة : ودفترا الاشتراكات وملفات الشعب والفروع وجميعها محفوظة لدى الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى وقد سمح لنا مشكوراً بالاطلاع عليها .

في كل مديرية منها فرعاً للحزب وعدداً من اللجان بالقرى التابعة لكل مديرية منها : كما قامت فروع أخرى بالباطون وقنا وقوص وأبو تيج بغضل جهود ذاتية لأفراد من تلك الجهات كاتبوا المركز الرئيسي للحزب في القاهرة وانضموا إليه وتحمس بعضهم لدعوته .

أما عدد الأعضاء في كل لجنة من تلك اللجان فقد كان يتراوح بين عشرة أعضاء وثمانين عضواً . وليست هناك قوائم ثابتة تمددنا بمدد الأعضاء في كل سنة اللهم إلا ما نستخلصه من « سجل المجاهدين والفلاحين » الذي يبين أن عدد الأعضاء النشطين في الحزب في عام ١٩٣٩ بلغ ٤٧١ عضواً وفي عام ١٩٥١ بلغ عددهم ١٤٠٣ أعضاء .

ومهما يكن الأمر فقد كانت العناصر ذات الفعالية في لجان القرى تتمثل في الموظفين والطلبة وبعض الأعيان ممن يندرجون ضمن أصحباب اللسيكات الزراعية المتوسطة بالإضافة إلى الزراعيين من صغار الملاك أما الفروع التي كانت في المدن فكانت العناصر الفعالة فيها تتمثل في المثقفين الشبان وبصفة خاصة الحامين والدرشين والموظفين والطلبة وكانوا هم الفئة التي اعتنقوا طليعة الحزب في تأميم الفروع ويبدو ذلك واضحاً من رسالة كتبها عبد النعم عفيف منكري في عام الحزب إلى شخص يدعى إسحاق الشحات بقوص مركز الأقصر يدعوه فيها إلى تأليف فرع للحزب « يكون أعضاؤه من الشباب المثقف الذي يستطيع أن يقوم بما يطلب إليه في سبيل نشر دعوة الحزب (١) » وإلى جانب هؤلاء اشتملت فروع المدن على بعض الحرفيين والزراعيين ولكنهم يأتون في المرتبة الثانية بعد المثقفين .

ولم تكن فروع الحزب ولجانه بالأقاليم على درجة كبيرة من النشاط ولعل ذلك

(١) ملف الأقصر - شعبة قوص : رسالة مؤرخة في ١٩/٤/١٩٤٧ .

يرجع إلى عزوف المصيبات القوية في الريف وخاصة كبار الملاك عن تأييده بل إن دعوة الحزب لقيت عزوفاً من الفلاحين أنفسهم فيذكر رئيس شعبة البربا مركز أبو تيج أن « الفلاحين عندنا جميعهم ناقلين على جميع الأحزاب السياسية ويعتقدوا بأنهم لم ينشئوا هذه الأحزاب إلا لخدمة مصالحهم الخاصة والارتقاء إلى منصة الحكم عن طريق الفلاح وعندهما يصلون إلى مآربهم ينسون هذا (المسكين) (١) » كما أن تعديل الحزب لاسمه إلى « حزب الفلاح الاشتراكي » خلق صعوبة أخرى أمام نشر دعوته في الريف فقد بادر خصوم الحزب إلى رمي رجاله بالإلحاد والشيوعية بصورة دفعت فرع الحزب بأسبوط إلى المطالبة بالعودة إلى التسمية الأولى للحزب وهي « حزب الفلاح » كما لا في رجال الحزب بالصعيد أيضاً صعوبات جمة في نشر الدعوة بسبب ما ورد في برنامجها من المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية لدرجة أن فرع أسبوط طالب للمركز الرئيسي للحزب (٢) بنقض النظر عن ذلك المبدأ مؤقتاً .

ولكن هذه الصعوبات لم تحل بين بعض لجان الحزب وبين التعبير عن مطالب الفلاحين والناداة بحل مشاكلهم ولكن أعضاء تلك اللجان كانوا يقدمون تلك المطالب بصفته الشخصية لا الحزبية ويبدو أن الدافع لذلك خشية قادة الحزب من الاصطدام بالسلطات : ومن الأمثلة على ذلك لجنة السباحة الكبرى مركز بلقاس التي رفعت مطالب الفلاحين إلى الديوان الملكي (٣) لوضع حد لمظالم عائلة البدرأوى عاشور الذين اشتروا معظم زمام القرية الذي كان يملكه بعض الأجانب — وراحت أسرة البدرأوى عاشور تسوم الفلاحين سوء العذاب ويمولون عليهم شروطاً مجحفة .

(١) ملف البربا - أبو تيج : رسالة من محمد سيد حسين إلى أحمد كامل قطب ١٩٣٩/٣/٩

(٢) ملف أسبوط من كمال أدهم رئيس الفرع إلى أحمد كامل قطب في ١٩٤٦/٢/١٨ .

(٣) ملف بلقاس - شعبة السباحة الكبرى : صورة عريضة مطبوعة بدون تاريخ وعليها

إشارة تفيد إلى أنها ترجع إلى عام ١٩٤٨

للزراعة ونازعوا الفلاحين ملكية بيوتهم واستخدموا رجال الإدارة لإيقاف بدء ما كان يبينه الفلاحون منها .

على أن لجنة طوخ القراموص — شرقية (١) كانت أنشط اللجان في تبنى مطالب الفلاحين إذا أن تلك القرية كانت ضمن تفتيش الملك فاروق بأبو كبير ويستأجر الفلاحون الأرض بإيجار عيني مقابل تقديم قدر معين من المحصول للتفتيش مما كان مجحفاً بالفلاحين وخاصة في السنوات التي يتعرض فيها المحصول للخطر نتيجة سوء الأحوال الجوية أو تعرضه للآفات الزراعية كما أن المساحة المؤجرة للفلاحين كانت تقدر على أساس الهدان ٢٠ قيراطاً وليس ٢٤ قيراطاً هذا بالإضافة إلى بعض الالتزامات المالية للرهنه كالزام الفلاح بتحمل مصاريف الحراسة وثمان الآلات الزراعية بل ومصاريف إدارة التفتيش وضيافة موظفيه ورفع الفلاحون عدة عرائض إلى الخاصة الملكية طالبين رفع تلك المظالم ولما لم يكن لهم ما يلقوا إجابة شافية سوى بعض الوعود التي لم تنفذ لذلك وجهوا إلى الخاصة الملكية إنذاراً على يد محضر (١٧ فبراير ١٩٥١) ضمنوه مطالبهم وطلبوا رفع الجور عن كواهلهم وقد عقدت بسراى عابدين جلسات بين ناظر الخاصة الملكية وممثلي الفلاحين (وكانوا أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية) فلقوا في ختامها وعوداً بحل مشاكلهم ولبثوا يترقبون تنفيذ تلك الوعود وحين أدرکوا أن الخاصة الملكية لا تنوى حل تلك المشاكل وجهوا إليها إنذاراً ثانياً (٢٩ أغسطس ١٩٥١) هددوا فيه بإخلاء الأرض والامتناع عن زراعتها بعد انتهاء السنة ما لم تلغ عقود الإيجار العيني وتبرم بدلانها عقود إيجار نقدي وترفع سائر المظالم عن الفلاحين . أى أن الفلاحين هددوا بإضراب عن الزراعة وهو أمر يخرج عن حدود طاقتهم لأنه لم تكن لهم نقابات منظمة كنقابات العمال تنظم الإضراب وتقدم المعونات المادية

(٤) وإليها ينتهى مؤسس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب الحامى .

للمضربين طوال فترة الإضراب ولأن ما طبع عليه الفلاح المصرى من ارتباط بالأرض يجعل تركه لقريته بشكل جماعى أمراً مستبعداً . على أن التهديد بالامتناع عن الزراعة فى حد ذاته ظاهرة جديدة بالاهتمام لدالاتها على مقدرة أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية على توحيد صفوف الفلاحين حول قرار خطير كهذا . ولكن نتيجة هذا النزاع أسفرت عن اعتراف الخاصة الملكية بملكية الفلاحين الآلات الزراعية وأدوات الري وعدم تحميلهم مصاريف ضيافة موظفي التفتيش أما نظام الإيجار - وهو أساس النزاع - فقد بقى على ما كان عليه .

ولكن المشاكل الاقتصادية التى كان يمانى منها الفلاحون أخذت تزداد تفاقماً كما أن سخط الفلاحين على مظالم الاقطاع بلغ ذروته فى تلك الفترة متمثلاً فى انتفاضات الفلاحين فى تفانيش الأمير محمد على بكفور نجم ومزارع عائلة البدر اوى فى هبوب . واتهم قادة الحزب تلك الظروف فأخذوا يطوفون القرى ويدعون إلى عقد « مؤتمر الفلاحين » وحدد يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥١ . لمقد المؤتمر واختيرت حديقة الأزبكية مكاناً له وكان من المقرر أن يدور البحث حول المطالب الآتية (١) :

١ - تخفيض إيجارات الأقطان والمحصول (الإيجار المبنى) بنسبة ٤٠ ٪ وتحديد الإيجارات وإلغاء المحصول .

٢ - عدم إخلاء المستأجر من الأقطان ما دام مسدداً للإيجار .

٣ - رفع أجرة الفلاح « العامل الزراعى » إلى ٢٠ قرشاً يوماً كحد أدنى :

٤ - الشكوى من سوء توزيع مياه الري ومن الدودة مما أتلّف الزراعة .

٥ - رتب سعر قمح الحيازة إلى ستة جنيهات وتخفيض سعر السماد وتسميره .

(١) منشور مطبوع بعنوان « مطالب الفلاحين » فى شكل خطاب موجه إلى عبد القرى

كدعوة للمؤتمر .

٦ - توزيع القدرة على الفلاحين بنصف الثمن المحدد على أن تتحمل الحكومة النصف الآخر لتيسير الخبز لهم .

٧ - عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار الملاك لفاية خمسة أفدنة وجعلها تصاعدية فيما زاد على ذلك بنسبة تجدية .

٨ - تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فدانا .

٩ - الشكوى من إهمال وعدم تعميم المشروعات الصحية العامة كتوفير مياه الشرب الصالحة والمساكن الصحية والضمان الاجتماعي ... الخ .

١٠ - الاحتجاج الصارخ على الاعتداءات والمظالم التي وقعت أخيراً على الفلاحين في حوادث كفور نجم وبهوت .

ولكن الحكومة حالت دون عقد المؤتمر بمنع قادة حزب الفلاح من استكمال الطواف بالقرى واعتقال رئيس الحزب.. مما يلفت النظر في المطالب التي كان من المقرر عرضها على المؤتمر اشتغالها على مبدأ تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وهو خطوة تقدمية في مفهوم الحزب لتحديد الملكية التي كان برنامج الحزب الذي أعلن في ١٩٤٥ قد تركها دون تحديد وقد تدعم هذا المبدأ في البرنامج الذي قدمه الحزب إلى وزارة الداخلية في ديسمبر ١٩٥٢ بعد صدور القرار الخاص بتسجيل الأحزاب السياسية (١) فقد نص فيه على تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وبضرورة تأمين قناة السويس والتوسع في تأمين أدوات الإنتاج مع إحترام الملكية الفردية .

(١) نص ذلك القرار على ضرورة تقديم الهيئات السياسية بطلبات التسجيل إلى وزارة الداخلية مرفقاً بها نسخة من برامجها على أن يوضح بها مصادر تمويلها : وذلك حتى يسمح لها بمزاولة نشاطها .

وفى تقديرنا أن اتجاه الحزب إلى الأخذ بمبدأ القضاء على سيطرة رأس المال
بشئ — استثماراته سواء فى الزراعة أو الصناعة يعنى إدراكه ضرورة الأخذ بالحل
الاشتراكي كعلاج لمشاكل المجتمع المصرى وهى النتيجة التى وصل إليها الحزب بعد
أربعة عشر عاما من تأسيسه .

ولما كانت وسيلة الحزب لتحقيق أغراضه هى النضال البرلماني من استصدار
تشريعات تؤدى إلى تحقيق التغيير المنشود تدريجيا : فقد حرص الحزب على خوض
غمار للمارك الانتخابية سعيا لكسب مقاعد داخل مجلس النواب وكانت انتخابات
مارس ١٩٤٢ — التى أجرتها حكومة الوفد فى ظل الأحكام العرفية وظروف الحرب —
هى أولى للمارك الانتخابية التى ساهم فيها الحزب بنصيب فرشح عددا من قاداته غير
أن أحدا من مرشحيه لم ينجح فى تلك الانتخابات .

وحين أقيمت حكومة الوفد (أكتوبر ١٩٤٤) وشكل أحمد ماهر باشا وزارة
ائتلافية من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى : أقدمت تلك الوزارة
على حل مجلس النواب الوفدى وإجراء انتخابات جديدة فى يناير ١٩٤٥ واتفقت
الأحزاب المشتركة فى الحكم على تقسيم الدوائر الانتخابية فيما بينها وقاطع الوفد تلك
الانتخابات . (١)

ووسط هذه الظروف قرر حزب الفلاح أن يخوض تلك المعركة الانتخابية ورأى
أن يكون ضمن مرشحيه أحد الفلاحين من صغار الملاك ووقع الاختيار على الشيخ
عبد اللطيف يوسف سلامة عضو لجنة الحزب بقرية كفر منصور مركز طوخ قليوبية
فرشحه عن دائرة جزيرة الاعجام التى تقع بها بلدته . وأعلن الحزب أن « القصد

(١) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٦٧
ص ٤١٥ وما بعدها .

من ترشيح فلاح أن يكون رمزا للفلاحين في مجلس النواب بعد أن نفذ صبره في رجاء الخير من الآخرين» (١) . لذلك لقيت حملة الاكتاب التي قادها أعضاء الحزب بطوخ قلبية لجميع تأمين الترشيح من الأهالي (وقدره ١٥٠ جنيتها) نجاحا كبيرا .

وأقبل الفلاحون على تأييد هذا المرشح والدعاية له بما دفع خصومه إلى بث الدعاية ضده وارتكزت تلك الدعاية على أساس أن المرشح الفلاح لن يبلغ من الكفاية والمركز الاجتماعي ما يؤهله لتمثيل الدائرة كالمرشحين الآخرين من البكوات والباشوات وأن المرشح السعدى هو الذى سينجح لأن الحكومة تسانده وأن من ينتخب غيره سيكون حسابه عسيرا هذا بالإضافة إلى مساندة المصبات والعمد للمرشحين الآخرين وخاصة مرشح الحكومة وكان لهذه الدعاية أثرها على الناخبين مما جعل أعضاء لجنة الحزب بطوخ يطلبون من قيادة الحزب فى اجتماع عقده بالقاهرة (٢٧ ديسمبر ١٩٤٤) أن توقف واحدا من أعضاء مجلس الإدارة كل يوم بالتناوب لتنشيط الدعاية لمرشح الحزب ووافقوا على ذلك غير أن أحدا منهم لم ينفذ ذلك القرار مما جعل المرشح نفسه يتأثر بدعاية خصومه ويخشى بطش الحكومة فينصرف عن رجال الحزب الذين أيدوه (٣) . وربما كان إحساس قادة الحزب بتصميم الحكومة على انجاح

(١) ملف الانتخابات رسالة من أحمد كامل قطب إلى رئيس تحرير الأهرام ١٢/٣/١٩٤٤

(٢) المرجع السابق تقرير من ابراهيم فهمى عضو لجنة طوخ عن دائرة جزيرة الأعجام الانتخابية بدون تاريخ .

(٣) المصدر السابق سورة لنس البيان تقع فى أربعة صفحات (حجم الفولوسكاب) بدون تاريخ .

مرشحيهما هو الذى دفعهم إلى التخلي عن مرشحهم فى اللحظة الحاسمة وإن كنا نمتقد
أنه كان باستطاعتهم أن يستغلوا تلك الممركة الانتخابية لخلق تربة صالحة لنشر مبادئ
الحزب — على أقل تقدير — لو خاضوا تلك الممركة حتى النهاية .

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن سقوط جميع مرشحي الحزب فى الدوائر
الأخرى بما فىهم رئيس الحزب نفسه . ولكن هذه النتيجة لم تكن قادة الحزب عن
الاشتراك فى الممركة الانتخابية التالية .

حين شكل حسين سرى باشا وزارة ائتلافية (يوليوس ١٩٤٩) وأصبح من المقربين
أن تجرى تلك الوزارة الانتخابية التى توقع الكثيرون — وخاصة الأحزاب التى لم
تسكن مشتركة فى الحكم — أن يأتى فى صالح مرشحي الأحزاب الثلاثة المؤلفة
(الوفد — الأحرار الدستوريون — السعديون) أصدر حزب الفلاح الاشتراكي
بياناً سجل فيه اعتراضه على تقسيم الدوائر بين الأحزاب المشتركة فى الحكم وطالب
رئيس الوزراء أن يخص الأحزاب التى لم تشارك فى الوزارة بنصيب من تلك الدوائر
كما طالب بتأليف جبهة من الأحزاب غير المشتركة فى الوزارة لمعارضة قرار الحكومة
الخاص بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ونادى بضرورة قيام وزارة محايدة لتقوم
بإجراء الانتخابات (١) .

ثم حدث أن استقالت الوزارة الائتلافية وأعاد حسين سرى باشا تشكيل وزارة
وزارة محايدة من جديد ولم يكن ذلك استجابة لرغبة الأحزاب الصغيرة التى عارضت
وزارة الائتلاف بقدر ما كان استجابة من القصر للإنجليز الذين رأوا أن يدخلوا

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ٢ القاهرة ١٩٥٣

في مفاوضات حول القضية الوطنية مع وزارة وفدية بعدما فشلت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤلفة من الاحزاب الأخرى (١) .

وقد أجرت الوزارة المحايدة الانتخابات (ديسمبر ١٩٤٩) وخاض حزب الفلاح الاشتراكي غمارها فرشح أحمد كامل قطب نفسه عن دائرة أبي كبير شرقية وقد حرص في منشوراته الانتخابية على أن لا يستخدم عبارة الاشتراكي «لأنه قد قدم نفسه لتأجيله على أنه مرشح «حزب الفلاح» ولم يشأ أن يعرض للبرنامج الاقتصادي للحزب واكتفى بالتركيز على ما بذله من جهود في القضية الوطنية ويبدو أنه كان يحاول الاستفادة من دؤوس الممارك الانتخابية السابقة فلم يشأ أن يثير معارضة كبار الملاك له في دائرته الانتخابية ورغم ذلك فقد جاءت نتيجة الانتخابات محيية لآمال الحزب فلم ينجح رئيسه في الفوز بمقعد له في البرلمان .

ولعل فشل الحزب في تحقيق أمله في الوصول إلى مقاعد البرلمان يرجع إلى عدم استناده إلى العصابات الريفية القوية التي كانت تتحكم في سير الممارك الانتخابية وتوجيهها لمصلحتها بقدر ما يرجع إلى عدم انتشار الوعي بين صفوف الفلاحين الذين كانوا لا يعملون في كفاية من سطوة عمدة القرى وأعيانها الذين كانوا يوجهون أصواتهم لمصلحة من يشاءون . هذا بالإضافة إلى تدخل السلطات الإدارية لتزيف الانتخابات تلك الافة الخطيرة التي عانت منها الحياة السياسية في مصر منذ دأب القصر على العبث بالدستور .

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية : ٢٦ القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٤٩ .

وكان حزب الفلاح - شأنه في ذلك شأن سائر الأحزاب الصغيرة - يحتاج إلى أن يلتزم عضداً بين الهيئات السياسية الأخرى ومن هذا المنطلق كانت مبادرة الحزب إلى إعلان تأييده (١) لعلى ماهر باشا واستجابته لدعوته التي وجهها في ١٩٤٥ إلى الأحزاب والهيئات السياسية والسياسيين المستقلين في شكل جبهة وطنية تحمل اسم « جبهة مصر » تلتف حول برنامج سياسي إصلاحى محدد .

وترجع صلة حزب الفلاح بعلى ماهر إلى عام ١٩٣٩ فربطت الصداقة بين أحمد كامل قطب وبين على ماهر منذ حادث إضراب أحمد كامل قطب عن الطعام . وحين تولى على ماهر رئاسة الوزارة (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) اعتمد على تأييد فرق القمصان الخضراء التي نظمتها جماعة مصر الفتاة . كما اعتمد على تأييد « فرق الشباب » التي شكلها حزب الفلاح في ربيع ١٩٤٠ لتتولى الدعاية في الريف والعمل على حشد الجماهير حول الوزارة .

وحين اعتقل على ماهر في ١٩٤٢ كان حزب الفلاح في مقدمة الأحزاب السياسية التي طالبت بالإفراج عنه ولذلك لم يكن من الغريب أن يسارع الحزب بالانضمام إلى « جبهة مصر » عندما أعلن على ماهر تأسيسها .

ونصب قادة حزب الفلاح أنفسهم دعاة للجبهة فكتبوا إلى لجان الحزب وفروعه في الريف بنشر الدعوة بين صفوف الفلاحين لتأييد الجبهة كما اهتم رئيس الحزب ببيت الدعاية للجبهة وسط زملاءه المحامين بصفة خاصة لمحاولة تجنيدهم كدعاة للجبهة . وقد استمر حزب الفلاح في عضويته للجبهة حتى ١٩١٢ .

كذلك اشترك حزب الفلاح في تحالف مع حزب العمال المصري والحزب النسائي

(١) ملف جبهة مصر : من أحمد كامل قطب إلى على ماهر باشا في ١٥/١١/١٩٤٥ .

الوطني (١) . عقد في ٣١ مارس ١٩٤٦ وأعلن التحالفون أن غرضهم من ذلك ضرب المثل للأحزاب المتنازعة في ضرورة توحيد صفوف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على « الجوع والجهل والمرض » في شعب وادي النيل والعمل على تحقيق الجلاء السياسي والاقتصادي والعسكري عن البلاد (٢) .

ثم مالبت أن انفرط عقد التحالف بعد فترة وجيزة من إبرامه ، فقد دب النزاع بين رئيسة الحزب النسائي وسكرتيرته حول من تتولى السلام باسم الحزب ورئاسة الجلسة المشتركة حين تحمل دورة الحزب النسائي في الرئاسة وأدى هذا النزاع إلى انسحاب الحزب النسائي من التحالف (مايو ١٩٤٦) (٣) وبقعه حزب الفلاح الاشتراكي الذي أيد فريقاً من العمال انشقوا عن حزب العمال المصري وكونوا حزباً مستقلاً بنفس الاسم ، وبتأييد حزب الفلاح لهؤلاء المنشقين انتهى ذلك التحالف الذي لم ينجح إلا في ضرب المثل باستحالة توحيد صفوف الأحزاب السياسية المصرية حول برنامج معين لفترة طويلة من الزمن .

وبالإضافة إلى ذلك ، وثق حزب الفلاح الاشتراكي علاقاته مع حزب مصر الفتاة .

(١) تأسس حزب العمال المصري في ١٩٣١ ثم أوقف نشاطه بعد أسبوعين من تأسيسه . وعاد إلى استئناف نشاطه في سنة ١٩٤٤ وكان زعيمه عباس حلمي معروفاً بجموله النازية (انظر / رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ، ص ٢٠٩) أما الحزب النسائي الوطني فقد أسسته بعض سيدات المجتمع المشتغلات بالخدمة الاجتماعية في غضون عام ١٩٤٥ بقصد المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبحقوق المرأة السياسية وتولت رئاسته السيدة / فاطمة نعمت راشد (انظر / منيرة حسني ، أيام في الهيئات النسائية ، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٩) .

(٢) وثائق الحزب ، بيان مطبوع بعنوان « بيان هيئة تحالف حزب العمال المصري وحزب الفلاح المصري والحزب النسائي » .

(٣) منيرة حسني ، المرجع السابق ص ٣٢ .

واجعة الأخوان المسلمين ، فكان قادة تلك الهيئات يتبادلون الزيارات والتشاور حول المسائل السياسية في المناشآت الهامة ويشاركون في الاحتفالات بمصاهم البعض . ومن ثم فإن حزب الفلاح الاشتراكي كان مرتبطا بهيئات عرفت بأجهاظها النقابية .

ومنذ ١٩٤٧ أخذ حزب الفلاح يوطد صلاته بالكتلة الوفدية وبالوقد المصري وأن كانت علاقته بالأخير يشوبها الفتور وخاصة خلال الممارك الانتخابية وأثناء وجود الوفد في الحكم .

* * *

وتعددت مواقف حزب الفلاح الاشتراكي بالنسبة للقضية الوطنية ، فاشترك في الحركة التي قامت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية للمطالبة بإعادة النظر في العلاقات بين مصر وبريطانيا ، فقدم مذكرة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٥ إلى السفير البريطاني أشار فيها إلى ما بذلته مصر من تضحيات وما قدمته من مساعدات للحلفاء من أجل تحقيق النصر في الحرب مطالباً بضرورة صدور تصريح رسمي من بريطانيا تحدد فيه موعد الجلاء وموعده بدء المفاوضات لإرساء العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة . وقدم مذكرة أخرى بهذا المعنى للسفارة البريطانية في ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥) . (١)

والنرم الحزب جانب الصمت بالنسبة لتطورات القضية الوطنية التي تلت ذلك التاريخ فلم يحدد موقفه في مفاوضات صدق - يفرن (١٩٤٧) ويمكن إرجاع

(١) ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب ، خطبة أحمد كامل قطب

ذلك إلى ارتباطه بجهة مصر التي كانت تؤيد حكومة إسماعيل صدقي وتوافق على خططها السياسية .

وحينما استأنفت النقراشي المفاوضات مع الإنجليز في عام ١٩٤٧ وأصبح واضحاً أن تلك المفاوضات تسير في طريق مسدود وظهر اتجاه يرمي إلى عرض القضية على مجلس الأمن ، بدأ حزب الفلاح ينشط للعمل في هذا المجال فسافر رئيسه إلى السودان في مايو ١٩٤٧ في محاولة للتوفيق بين الأحزاب السودانية التي تدعو للوحدة مع مصر وتلك التي تدعو إلى استقلال السودان ، وأخذ يعقد الاجتماعات ويخطب داعياً إلى وحدة وادي النيل وفيه الخلافات ، ولكن السلطات الإنجليزية في السودان ألقت القبض عليه وقدمته للمحاكمة ثم قامت بإبعاده عن السودان .

وبعد عودة قطب من السودان كان قد تقرر عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة ، فأعلن الحزب عن فتح باب الاكتاب لجمع تفتات سفر قطب إلى أمريكا للدعاية للقضية الوطنية أثناء عرضها على مجلس الأمن . فسافر بالفعل في أغسطس . كما سافر في نفس الوقت مصطفى مؤمن ممثلاً للإخوان المسلمين ، وأحمد حسين ممثلاً لحزب مصر الفتاة لنفس الغرض .

وتمثل الأسلوب الدعائي الذي اتبعه ممثل حزب الفلاح وممثل الإخوان المسلمين فيما أثاره من صخب ومقاطعة المناقشات الجمعية العمومية أثناء انعقاد الجلسات — من شرفة النظارة — بالخطابة والمطالبة بحرية وادي النيل . وهو أسلوب أثار سخط الأعضاء وأدى إلى إخراج الوفد المصري الذي كان يرأسه رئيس الوزراء (محمود فهمي النقراشي) حتى أن الأخير تشاجر مع أحمد قطب في ردهات المجلس وتبادل معه الشتائم على مرأى من وفود الدول كما أدى إلى استياء رجال الأمم المتحدة أنفسهم حتى أن ستونمان مساعد السكرتير العام قال لها « أتما تصرفان تصرف

الأطفال ولا تسكبان شيئاً يفيد القضية » (١).

كما وزع أحمد كامل قطب على مندوبي الصحافة وأعضاء الوفد نص المذكرة التي قدمها لرئيس مجلس الأمن والتي طالب فيها بجلاء الانجليز عن وادي النيل وهدد بأن الشعب المصري سوف يعمل على تهديد السلام العالمي فيما إذا — لم تتحقق رغبته في الحرية والاستقلال ووحدة أرض وادي النيل (١) .

ونظم قطب مظاهرة بالاشتراك مع مصطفى مؤمن (٢٨ أغسطس) ضمت بعض العمال الأمريكيين العاطلين وبعض العرب . وحاول المتظاهرون اقتحام مقر مجلس الأمن هاتفين بسقوط الاستعمار مطالبين بجلاء الانجليز « النازيين الجدد » عن مصر والسودان (٢) .

كذلك نظم قطب ومؤمن مظاهرة داخل إحدى دور السينما بنيويورك ضد فيلم دعائي عن السودان يخدم وجهة النظر البريطانية ، فخطبا في المدرجين والقوا عليهم منشورا يحمل ردا على ما جاء بالفيلم (٣) .

لقد حققت الطريقة التي اتبعها ممثل حزب الفلاح للدعاية للقضية الوطنية لفت الأنظار إلى شخصه لا إلى القضية الوطنية . وإن كانت قد أثارت اهتمام بعض الصحف الأمريكية فذلك لأنها المرة الأولى التي يحدث فيها مقاطعة أثناء انعقاد جلسات مجلس الأمن .

(١) The New York Herald Tribune, 27-8 1947 .

(٢) نص المذكرة باللغة الإنجليزية بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢ .

(٣) الأهرام ١٩٤٧/٨/٢٠

(٢) معاني مؤمن — صوت مصر . دار الكتاب العربي . القاهرة ١٦٥١ .

ص ٣٢٤ — ٣٢١ .

ومهما يكن الأمر فقد استقر رأى مجلس الأمن على إبقاء القضية معلقة ودعوة الطرفين المعنيين إلى إعادة فتح باب المفاوضات بينهما . مع بقاء القضية معلقة أمام المجلس يعيد النظر فيها في حالة طلب أحد الطرفين .

على أن النتيجة التي انتهت إليها تجربة عرض القضية على مجلس الأمن جمعت حزب الفلاح يعيد النظر في الأسلوب التي اتبعته مصر في المطالبة بإجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فرأى أن سبب ما منيت به البلاد من فشل يرجع إلى اعتمادها على الدول الاستعمارية وحدها . فمإذا إذا جربت الاستعانة بالدول الاشتراكية .

ومن هذا النطلق قدم قطب مذكرة (١) إلى السفارة السوفيتية بالقاهرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٨ طالباً السماح له بالسفر إلى الاتحاد السوفيتي لدراسة أساليب الحياة الاجتماعية هناك لمدة ثلاثة شهور . وكان قد سبق ذلك بإعلان اعترافه بالسفر إلى الاتحاد السوفيتي للسعى في توثيق العلاقات بين مصر وروسيا سياسياً وتجارياً لضمان التخلص من الارتباط بمجلة الاستثمار ، وأن مصر لو اتجهت إلى الدول الاشتراكية فلا بد أن تقبها بقية الشعوب العربية وبذلك يتعرض أمن الاستثمار للخطر .

ورغم أنه كان من المشكوك فيه إن تؤدي هذه الفكرة إلى نتيجة إيجابية فيما إذا سافر قطب إلى روسيا . فإن الحكومة سارعت بإصدار أمر يقضى بمنعه من مفادرة البلاد إلى أى جهة من الجهات . ولم يفكر الحزب في معاودة الاتصال بالسوفيت مرة أخرى .

(١) وثائق الحزب : نص المذكرة باللغة الانجليزية . وقد تضمنت المذكرة معلومات عن الاتجاه السياسي ونبذة تاريخية عنه وزعمت المذكرة أن للحزب فروع ولجان في ألف قرية مصرية وهي تشكل ٥٠٪ من القرى المصرية .

وحين قامت حكومة السودان بإنشاء جمعية تشريعية بالسودان ، وتصدت
للمظاهرات التي قامت للاحتجاج على هذا العمل واعتقلت أعضاء مؤتمر الحريين
العام بالسودان . أرسل إسماعيل الأزهرى - رئيس المؤتمر - بريقة احتجاج
إلى جميع الأحزاب السياسية في مصر يصف فيها الموقف في السودان ويطالب
كلا من تلك الأحزاب بالقيام بعمل إيجابي لإيقاف ما يعانسه السودانيون
من إرهاب .

واستجاب حزب الفلاح الاشتراكي لهذا النداء . فشكل وفدا من أربعة من
أعضاء مجلس إدارته توجهوا إلى دار السفارة البريطانية بالقاهرة وقدموا احتجاجا على
ما تقوم به السلطات البريطانية في السودان ثم صمموا على احتلال دار السفارة حتى نجاب
طلباتهم . ولما لم تجد محاولات رجال السفارة لإقناعهم بمغادرتها استدعت السفارة
البوليس المصرى فقام بإجلائهم عن السفارة وأجرت النيابة تحقيقا معهم ثم
أطلقت سراحهم (١) .

على أثر قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بادر حزب الفلاح الاشتراكي بتأييدها
وقدم مذكرة إلى اللواء محمد نجيب (في أول أغسطس) حذر فيها رجال الثورة
من الأعياب السياسية الاستعمارية التي لا تنظر إلى حركة الجيش بعين الارتياح
كما حذرهم من السياسة الحزبية الرجعية التي مكنت الإستعمار والظفاعة
من البلاد (٢) .

(١) وثائق الحزب ، بيان مطبوع عن حادث السفارة مرفق به نص المذكرة التي قدمت
إلى السفارة في ١١/٢٩/١٩٤٨ .
(٢) الأهرام ٨/٢/١٩٥٢ .

وفي اليوم التالي قدم الحزب مذكرة إلى طي ماهر رئيس الوزراء عرض فيها
للمطالب الآتية (١) :

(١) وضع دستور جديد للبلاد عن طريق تأليف جمعية وطنية تأسيسية من
جميع عناصر الأمة وطوائفها .

(٢) حل جميع الأحزاب السياسية وإعادة تأسيسها من جديد على أسس
وبرامج واضحة .

(٣) استمرار الحكم العسكري حتى يتم وضع الدستور .

(٤) المبادرة بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية العاجلة بتحديد الملكية
وتخفيض الإيجارات وتقريب الفوارق بين الطبقات والقضاء على امتيازات
الرأسمالية والارستقراطية ورفع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة وتوفير
للساكن الشعبية .

(٥) تحقيق المطالب الوطنية بأن تقوم العلاقات بيننا وبين بريطانيا على أساس
القواعد الدولية العامة وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك توجه وفد من أعضاء الحزب (١٣ أغسطس) إلى قيادة الجيش وقدم
مذكرة طالب فيها بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً وتأميم مايزيد على هذا
القدر وتخفيض الإيجارات الزراعية بنسبة ٤٠ ٪ وإلغاء الإيجار العيني وعدم إخلاء
المستأجرين الأطنان (٢) .

(١) وثائق الحزب نص المذكرة .

(٣) الأهرام ١٣/٨/١٩٥٢ .

وبعد صدور بيان رئيس الوزراء الخاص بالمباحثات التي دارت بين الحكومة وكبار الملاك بشأن تحديد الملكية الزراعية . أصدر حزب الفلاح بياناً أعلن فيه ضرورة تحديد الملكية بخمسين فدانا مع التصرف في الزيادة عن طريق تكوين جمعيات تعاونية أو مزارع جماعية لإدارتها على أساس اشتراكى على أن تكون الأرض ملكاً للدولة . مع ضرورة إصدار قانون بتحديد الحد الأقصى لإيجار الأراضي الزراعية (١) .

ويلاحظ أن موقف الحزب من الثورة كان موقف التأييد المطلق . وأن الأفكار التي طرحها لحل المشكلة الزراعية كانت أفكاراً تقدمية . وإن كان اتخاذ رجال الحزب موقف الناصح الأمين لرجال الثورة وطعنهم في الأحزاب السياسية الأخرى — رغم ما عرفوا به من الحرص على كسب ود جميع الأحزاب قبل الثورة يحملنا شك في أن الدافع وراء هذا الموقف من جانب رجال حزب الفلاح هو ما كانوا يأملون فيه من إتاحة الفرصة لهم — في ظل العهد الجديد — لتوسيع نشاطهم السياسى على حساب الأحزاب الأخرى .

لقد كان حزب الفلاح الاشتراكى يمثل اتجاه فريق من المثقفين — الذين ينتمون إلى اليرجوازية الصغيرة — الذين يدعون إلى الترويج لدعوة إصلاحية هدفها تحقيق « العدالة الاجتماعية » للجمهير الفلاحين دون المساس بالنظام الاجتماعى الذى كان قائماً وقتئذ . ثم اتسعت آفاق رجال الحزب إلى الحد الذى جعلهم يؤمنون بالحل الاشتراكى كملاصق لتناقضات المجتمع

(١) المرجع السابق ١٩٥٢/١/٦ .

المصرى من منطلق راديكالى وليس من منطلق ماركسى . ولعل ذلك يفسر عدم
اهتمام الحزب بتنظيم الفلاحين للقيام بنضال جماعى لتحقيق مطالبهم الاقتصادية .
وحرص رجال الحزب على عدم الاصطدام بالسلطة ومهادنة الأحزاب
الأخرى فى الوقت الذى قامت فيه صلات قوية بينهم وبين شخصيات
وأحزاب عرفت بميولها الفاشية . ورغم ذلك فقد ظل الحزب ملتزما بخطه الأساسى
من حركة إصلاح اجتماعى .

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present and for the development of a sound policy for the future.

2. The second part of the paper discusses the role of the government in the development of the United States. It is argued that the government has played a crucial role in the development of the country, and that its actions have been guided by a set of principles that have been passed down from generation to generation.

3. The third part of the paper discusses the role of the individual in the development of the United States. It is argued that the individual has played a crucial role in the development of the country, and that his actions have been guided by a set of principles that have been passed down from generation to generation.

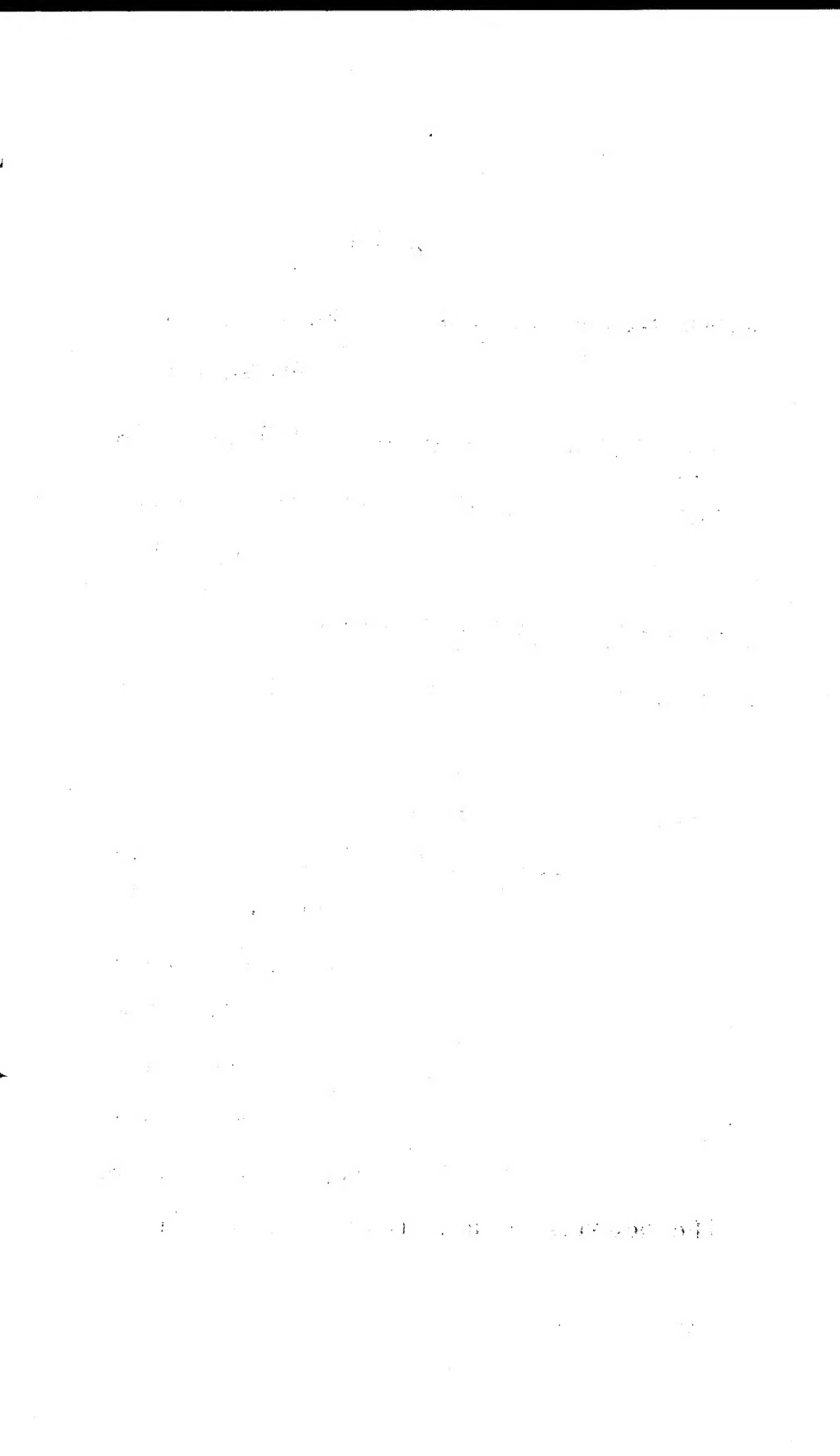
4. The fourth part of the paper discusses the role of the community in the development of the United States. It is argued that the community has played a crucial role in the development of the country, and that its actions have been guided by a set of principles that have been passed down from generation to generation.

5. The fifth part of the paper discusses the role of the nation in the development of the United States. It is argued that the nation has played a crucial role in the development of the country, and that its actions have been guided by a set of principles that have been passed down from generation to generation.

(المصادر)

- * وثائق الحزب ، وهي عبارة عن مجموعة أوراق وسجلات يحتفظ بها الأستاذ أحمد كامل قطب الحامى .
- * أحمد حسين ، أزهار ، قصة مصر في الثلاثينيات ، دار القلم القاهرة ١٩٦٢
- * رؤوف عباس ، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٦٨ .
- * محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ القاهرة ١٩٥٣ .
- * محمد زكى عبد القادر - أقدام على الطريق . دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٦٧ .
- * مصطفى مؤمن - صوت مصر - دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٥١ .
- * منيرة حسنى - أيام في الهيئات النسائية - القاهرة ١٩٥٥ .
- * الهلال - أكتوبر ١٩٦٤ .
- * المصور - أكتوبر ١٩٢٩ .
- * الامام - يناير ١٩٣٣ .
- * النضال - ١٩٣٩ .
- * مصر - ١٩٤٨ .
- * الأهرام - ١٩٣٩ - ١٩٥٢ .

The Newyork Herald Tribune August 1947.



نصوص ووثائق

— 50. 10. 11